مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 07 / العدد: 02 / السنة: 2020 / ص ص: 1209 ـ 1222

الفساد وتأثيره على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

Corruption And Its Impact On Attracting Foreign Direct Investment To Algeria

تاريخ الإرسال: 2020/02/15 تاريخ القبول: 2020/06/02

بوسته جمال (*)
جامعة أم البواقي - الجزائر
boudjb@hotmail.fr

ملخص:

يلعب مناخ الاستثمار دورا كبيرا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والإدارية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى تلك الدولة لها تأثير كبير على تدفقات الاستثمار اليها، خاصة لما يكون قانون الاستثمار يحمل في طياته ضمأنات وحوافز من شأنها أن تجعل المستثمر يشعر ويطمئن أنه في بيئة استثمارية محفزة لأنجاز مشروعه الاستثماري، لكن في المقابل فأن الفساد من بين أهم العوامل التي يأخذها المستثمر الأجنبي في الحسبأن عند قراره الاستثمار في بلد أجنبي، حيث يؤثر الفساد سلبا على مناخ الاستثمار لكونه مرتبطا بجوأنب متعددة إدارية واقتصاديه واجتماعية وسياسية، ويخلق مناخا واسعا من الأعمال غير المشروعة وهذا يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن الإقدام على استثمار أموالهم في مثل هذه الدول أو الاستثمار لكن عن طريق الغش في المشاريع وهو ما يعبر عنه بتدني كفاءة الاستثمار العام وهذا من شأنه التأثير على التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الفساد؛ مناخ الاستثمار؛ الاستثمار الأجنبي المباشر؛ الشركات متعددة الجنسيات.

Abstract:

Investment climate refers to economic, socio political, legal on administrate conditions, that affect investor confidence to drive his investment to a country.

An effective legal system providing much guaranties and incentive is a key to attract more investor.

In return corruption is one of major factors taken into account by investors before taking a decision to invest since corruption have negative impact on the climate of investment which is closely linked to socio-economic police and aspects.

Corruption reduce the effectiveness of investment and increase the degree of uncertainty

(*)- المؤلف المُراسل.

and risk associated with investment and drive away new investment high level of corruption leads to low .

Keywords: *Corruption; Investment Climate; Foreign Direct Investment Multinationals.*

مقدمة:

يعد الفساد ظاهرة عالمية حيث أنتشر في جميع الأنظمة الاقتصادية سواء كأنت رأسمالية أو اشتراكية، غير أن آثارها تختلف من دولة إلى أخرى بحسب الإمكانيات التي تتمتع بها لوضع آليات لمكافحتها، وأصبحت هذه الظاهرة تشغل بال الكثير من المجتمعات وهذا نظرا لحجم غير المسبوق الذي يميز هذه الظاهرة واتساع دائرته وتشابك حلقاته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل، وأصبح بذلك يهدد مسيرة التنمية ومستقبل المجتمعات وهذا نتيجة سوء استخدام السلطة العامة لربح وتحقيق منفعة خاصة، ولعل ما أفصحت عنه بعض وقائع قضايا الفساد المالي والإداري وآثارها على الأداء الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة في العديد من البلدأن ومنها الجزائر لدليل على مدى تغلغل قيم الفساد وممارسته في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية وأنعكاسها على الجوانب الاجتماعية.

ويلعب مناخ الاستثمار دورا كبيرا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالظروف والأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والمؤسسية لأي بلد لها تأثير كبير على تدفقات الاستثمار، لكن في المقابل فأن الفساد من بين أهم العوامل التي يأخذها المستثمر الأجنبي في الحسبأن عند قرار الاستثمار في بلد أجنبي، حيث يؤثر الفساد سلبا على مناخ الاستثمار لكونه مرتبطا بجوانب متعددة إدارية واقتصادية وسياسية، ويخلق مناخا واسعا من الأعمال غير المشروعة وهذا يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن الإقدام على استثمار أموالهم في مثل هذه الدول التي يكون مناخها معيقا للاستثمار.

وفي الجزائر رغم المجهودات التي بذلتها الدولة لترقية الاستثمار وتشجيعه سواء بتعديل القوانين المتعلقة بالاستثمار أو الاعفاءات الضريبية وتوفير الظروف الملائمة، إلا أن هذه الجهود غير كافية، نظرا لأن البيئة الاستثمارية تعاني من الفساد الذي استشرى في مختلف الميادين، كما أن ظاهرة الفساد لا ترتبط بكمية الاستثمارات الموجودة وأنما تشمل أيضا نوعيتها، حيث أن منح الصفقات لشركات ليست بالضرورة

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

متحكمة في إدارة الإنتاج وهذا يؤدي إلى الغش في المشروع وهو ما يعبر عنه بتدني كفاءة الاستثمار العام وهذا من شأنه التأثير على التنمية الاقتصادية .

والإشكالية التي نحن بصدد معالجتها تتمثل في: ما مدى تاثير الفساد على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يكون وفق الخطة التالية:

المحور الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالفساد.

المحور الثاني: تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي.

المحور الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالفساد

من حق المستثمر الأجنبي أن يطمئن إلى المناخ الاستثماري[1] للدولة التي ينوي استثمار أمواله فيها، فمهما توفرت للمستثمر التسهيلات الأساسية في القطر المضيف لاستثماره ومهما كان من أمر الاعفاءات الضريبية والامتيازات التي يتمتع بها في هذا القطر، فهو سيظل مترددا في استثمار أمواله فيها مادام شبح الفساد قائما، ذلك أن الفساد يرسل إشارة إلى المستثمرين مفادها أن سيادة القانون غير مطبقة في هذه الدولة، فانعدام الثقة يبقى أكبر عائق لتدفق الاستثمارات الأجنبية ولن يفيد في إزالته إلا الاحساس بالطمأنينة في مواجهة الأخطار غير التجارية، وقد أدركت الجزائر هذه الحقيقة خاصة في ظل التزايد غير المسبوق الذي يميز هذه الظاهرة واتساع دائرته وتشابك حلقاته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل، وأصبح بذلك يهدد مسيرة التنمية، ولعل ما أفصحت عنه بعض وقائع قضايا الفساد المالي والإداري وآثارها على الأداء الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة لدليل على مدى تغلغل قيم الفساد وممارسته في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية وانعكاسها على الجوانب الاجتماعية[2]، فحاولت الدولة بشتى الوسائل أن تهيئ مناخها الاستثماري على النحو الذي يدفع المستثمر الأجنبي إلى الاطمئنأن في هذا الشأن من خلال الضمانات والمزايا التي تضمنتها أحكام قانون الاستثمار 16- 09 الصادر في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، بالإضافة إلى صدور القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، حيث أراد المشرع من خلال هذه القوانين تهيئة المناخ

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

العام للاستثمار للاستقطاب المستثمرين الأجانب بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

أولا- أسباب الفساد:

يعد مصطلح الفساد من بين المصطلحات التي لها تأثير في الحياة الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية وهذا نتيجة سوء استخدام السلطة العامة لربح وتحقيق منفعة خاصة، لكن سنتطرق إلى الفساد الاقتصادي والذي له علاقة مباشرة بجانب الاستثمار الأجنبي، وقد ارتبط مفهوم الفساد الاقتصادي بتأثيره على أداء الفاعلين في تسيير شؤون الدولة، من خلال صياغة السياسات الاقتصادية التي تستهدف تحقيق منافع اقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع وذلك بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تساهم بها، وتحدث هذه الممارسات نتيجة غياب الرقابة أو نتيجة ضعف الضوابط والقواعد الحاكمة والمنظمة للمناخ الاقتصادي(3).

كما أن الفساد موجود في كل القطاعات سواء كانت عامة أو خاصة، حيث يحصل المستثمر على منافع مالية باستخدام النفوذ أوالمحاباة والوساطة أو التزوير مقابل دفع مزية غير مستحقة لأصحاب القرار، وهذا لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع المعمول به للحصول على المشاريع ولعل السبب في ذلك يعود إلى:

1- عدم استقرار البيئة القانونية أو مايعرف بالأمن القانوني، حيث أن وجود نظام قانوني وضريبي عادل وفعال يحد من انتشار الفساد، أما الحالة العكسية فتدفع المتعاملين إلى اللجوء إلى أساليب غير قانونية لرشوة المسؤولين لأنجاز أعمالهم خاصة فيما يتعلق بإعطاء التراخيص والامتيازات(4).

2- منح صلاحيات واسعة لمحصلي الضرائب مع غياب الرقابة، وتنتشر هذه الظاهرة بشكل كبير في الدول النامية الأمر الذي يساعد على انتشار الفساد.

3- ضخامة حجم بعض المشاريع الحكومية وخاصة تلك التي تتطلب مصاريف ونفقات تغري الموظفين الطامعين إلى جني أرباح طائلة، خاصة مع انخفاض مستوى دخل الموظفين الحكوميين، إذ يضطر هؤلاء إلى قبول الرشاوى لزيادة الدخل وتحسين المستوى المعيشي.

ومع انتشار ظاهرة الفساد جعل الحكومة الجزائرية تسارع إلى وضع آليات لمكافحة الظاهرة والوقاية منها، فصدر القانون رقم 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، حيث جاء في نص المادة الأولى منه على أنه يهدف إلى دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، وتعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص وتسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته بما في ذلك استرداد الموجودات، أما مادته الثانية فقد أشارت إلى مختلف المظاهر الواجب مكافحتها والوقاية منها في إطار استراتيجية وطنية لمكافحة الظاهرة.

وبهدف القضاء على هذه الظاهرة أصدر المشرع المرسوم الرئاسي رقم 06-413 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 لإنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته[5]، وما يميز هذه الهيئة أنها سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وقد اسندت اليها المهام التالية[6]:

- اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد، وهذا من خلال العمل على تجسيد مبادئ دولة القانون وتطبيق النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون العامة.

- تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة واقتراح تدابير خاصة، وكذا التعاون مع القطاعات المعنية العمومية والخاصة في إعداد قواعد أخلاقيات المهنة.

- جمع وإستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها، لا سيما البحث في التشريع والتنظيم والإجراءات والممارسات الإدارية عن عوامل الفساد.

- تلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية ودراسة واستغلال المعلومات الواردة اليها والسهر على حفظها.

- السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات والتعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

ثانيا: الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها الفساد

تؤثر الشركات المتعددة الجنسيات تأثير كبيرا على الإدارة العامة في الدولة التي تنشط بها هذه الشركات العملاقة، فارتفاع درجة المنافسة الدولية للحصول على المشاريع وخاصة الضخمة منها جعل هذه الشركات تتسابق فيما بينها لدفع الرشاوى والعمولات للحصول على الصفقات في مختلف المجالات[7]، وهذه الممارسات تعد من أساليب الفساد الاقتصادي، وذهبت هذه الشركات إلى أبعد من ذلك عندما قننت هذه التصرفات غير المشروعة في ميزانياتها.

1- علاقة الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار: إن الشكل التي يأخذه الاستثمار الأجنبي المباشر لا يخرج في الغالب أن يكون بواسطة الشركات متعددة الجنسيات فهذه الأخيرة هي المحرك الأساسي لهذه الاستثمارات، كما أن هذه الاستثمارات تعكس نشاط هذه الشركات التي أصبحت تمثل قاطرة[8] تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة، وذلك رغبة في تعظيم الأرباح من خلال الاستفادة التي تتميزبها كل بيئة استثمارية مناسبة خاصة في جانب تكلفة الإنتاج، كما أنها تفضل هذا الاستثمار لأنه يمكنها السيطرة على إدارة المشروع الذي تقوم باستغلاله ومن ثم تطبيق الخطة الاقتصادية التي تضعها[9]، وقد أصبحت هذه الشركات تشكل اليوم القوى المحركة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ذو التطور التكنولوجي متعدد الأبعاد وشديد التعقيد[10]، كما تعتمد على مركزية الإدارة وامتداد فروعها خارج الدولة الأم ووجود استراتجية موحدة، وهي بذلك تمثل ظاهرة اقتصادية مهمة في مجال العلاقات الدولية، بحيث أصبحت تمثل اليوم إحدى القوة المؤثرة في صنع الأحداث والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم المعاصر، ومرد ذلك إلى قدرتها الهائلة على إستغلال الفوارق بين الدول التي تتمتع بهبة الموارد الطبيعية وتواجدها في أغلب المناطق الجغرافية من العالم وهذا الذي مكنها من إحكام سيطرتها المباشرة على أهم النشاطات الاقتصادية لمعظم دول العالم.

2- الممارسات غير المشروعة التي تقوم الشركات متعددة الجنسيات: تحت غطاء العولمة الاقتصادية تنشط الشركات متعددة الجنسيات والتي فرضت وجودها في كافة

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

أنحاء العالم بهدف تحقيق الأرباح والاستحواذ على خيرات العالم وخاصة الدول النامية وذلك باستخدام أساليب الفساد التالية:

أ- التدخل في السياسة النقدية للدول التي تستثمر فيها، عن طريق إفساد المسؤولين وإلزامهم بإصدار قوانين تخدم مصالحهم وقد يتطلب الأمر تغيير السلطة السياسية نفسها[11].

ب- التغطية على أنشطة اقتصادية غير مشروعة كما تستخدم تضخيم الفواتير، إضافة التلاعب بحقيقة وأثمان السلع والبضائع المستوردة أو المصدرة.

ج- المبالغة في تقدير قيمة عقود الاستثمار ومقاولات التجهيز التي تتولاها الشركات الأجنبية أو غيرها .

د- تركز الشركات متعددة الجنسية على الدول التي تقوم ببيع مؤسساتها من خلال برنامج الخوصصة، حيث تشتري هذه الشركات هذه المؤسسات بأقل من قيمتها الحقيقية في مقابل دفع رشاوى إلى أصحاب القرار في هذا الشأن.

المحور الثاني: تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي

يعد الفساد عبئا على المشروع الاستثماري ويزيد من تكاليفه بل ويعد بمثابة ضريبة إضافية على الاستثمار، وقد أكدت دراسة ميدانية تمت لحساب التقرير العالمي للتنمية عام 1997 أن الفساد مشكلة عامة تواجه المستثمرين، وأن هناك علاقة سلبية بين مستوى الفساد ومستوى الاستثمار أي كلما زادت درجة الفساد قل حجم الاستثمار وبالعكس كلما قل الفساد زاد حجم الاستثمار[12]، وللفساد آثار كبيرة على الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في:

أولا: تاثير الفساد على التنمية الاقتصادية

يؤثر الفساد على مناخ الاستثمار وتكلفة المشاريع ونقل التقنية وتطويرها، وكلما استشرى الفساد أدى بالمستثمرين إلى إدراج مدفوعات الرشاوي والعمولات في التكاليف، مما يرفع من التكلفة ويخفض العائد من الاستثمار وبالتالي يتأثر النمو الاقتصادي سلبا[13]،

1- خفض معدلات الاستثمار: إن انتشار الفساد يرسل إشارة إلى المستثمرين تفيد بضعف سيادة القانون في تلك الدولة[14]، وبالتالي ضعف الضمانات الممنوحة

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X

للمستثمرين مما يجعل من الاستثمار مخاطرة غير محسوبة العواقب، ولعل أهم الضمانات القانونية فيما يخص هذا الشأن هو ما يعرف بالاستقرار التشريعي والذي يعد بالنسبة للمستثمر الأمان القانوني الكافي، لأنه يحقق أكبر قدر من الحماية والضمان للمستثمر الأجنبي، حتى يكون بمنأى عن الانتقاص من حقوقه أو زيادة التزاماته نتيجة أي تعديل تشريعي لاحق قد يطرأ على القواعد القانونية المنظمة للاستثمار، بحيث يظل متمتعا بحقوقه الممنوحة له وفقا لأحكام التشريع الذي أسس استثماره في ظله، وهو ما أخذ به المشرع الجزائري في قانون الاستثمار 16-09 في مادته 22 من القانون 16-09 بقولها " لا تسري الاثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون التي قد تطرأ مستقبلا على الاستثمارات المنجزة في اطار هذا القانون إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة "، فإدراج شرط الثبات التشريعي في عقد الاستثمار يحول دون سريان التعديلات التي تطرأ على القانون الذي تم اختياره من قبل الأطراف المتعاقدة ليحكم العقد المبرم بينهما، وبهذا تكون غالبية توقعات المستثمر الأجنبي بشأن نتائج استثماره مستقرة، الأمر الذي يكون له محفزا على الاستثمار في البلد الذي يمتاز باستقرار تشريعاته وإعمال سيادة القانون، ذلك أن المسؤولين الفاسدين أصحاب القرار وخدمة لمصالحهم ومشاريعهم أو مصالح أصحابهم أو الاشخاص الذين يتلقون من عندهم مزية غير مستحقة، تجدهم يصدرون قوانين معدلة أو ملغية للقوانين السابقة تخدم مصالحهم خاصة بالنسبة للمشاريع المنافسة لهم، والتي بلا شك لها تأثير مباشر وفوري على مصالح المستثمرين سواء محليين أو أجانب.

2- ارتفاع الأسعار: أن الرشاوى والعمولات التي يدفعها أصحاب المشاريع للموظفين الإداريين، تعتبر نوعا من التكلفة تضاف إلى قيمة السلعة والخدمات التي يعرضها هؤلاء، بحيث يتحملها المستهلك في نهاية المطاف، وهذا يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد والتأثير سلبا على الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية داخل الاقتصاد.

3- عدم الشفافية في مجال الصفقات العمومية: تعتبر الصفقات العمومية أهم قناة تتحرك فيها الأموال العامة، وهي الطريقة المفضلة عند الدولة لتنفيذ سياستها العامة والتي تنجز من خلالها برامج التنمية، وهي وسيلة أساسية للتجسيد الميداني للاستثمارات والمشاريع العمومية وبالتالي فهي من أهم الأدوات التي تساهم في النهوض

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

والرقي بالاقتصاد الوطني[15]، كل هذه الاعتبارات جعلت من الصفقات العمومية ميدانا خصبا لتفشي الفساد بمختلف مظاهره، الأمر الذي أدى إلى ازدياد أهمية مكافحة الفساد الإداري المصاحب للصفقات العمومية.

ثانيا: التاثير على الموارد المالية للدولة

يؤثر الفساد على القطاع المالي من خلال تبديد المال العام والتأثير على قيمة العملة المحلية والموارد الجبائية التي يفترض أن تحصلها الخزينة العمومية.

1- تبديد المال العام: يؤدي الفساد الإداري أيضا إلى ضياع واستنزاف وتبديد جزء كبير من الأموال والممتلكات نتيجة حصول رجال الأعمال والمستثمرين المحليين والأجانب على ممتلكات الشركات العامة التي تم خوصصتها بأسعار أقل مما هي عليه، أو الاستفادة من الأراضي والعقارات الصناعية بأسعار رمزية وهذا كله على حساب الخزينة العمومية [16].

كما أن الاختلاسات التي يرتكبها بعض القادة السياسيين والإداريين أثقلت كاهل الخزينة العمومية، وخير مثال ما تشهده الجزائر من حالات اختلاس متكررة في المؤسسات المالية أو غير المالية كالبريد والمواصلات، وبعض البنوك العمومية هذا بالإضافة إلى عملية تهريب وتحويل الأموال إلى الخارج، والتي قدرتها الهيئات الجزائرية ما قيمته 02 مليار دولار تهرب سنويا باتجاه الخارج[17]، ولعل أحسن مثال على ذلك هو ما يعرف بقضية بنك الخليفة والتي تتلخص وقائعها أنه مع بداية الانفتاح الاقتصادي سمح قانون النقد والقرض 90-10[18] بظهور مؤسسات مالية جديدة مختلطة وخاصة كما سمح للخواص الجزائريين الاستثمار في هذا المجال، فأنشئ بنك الخليفة والذي يعد ملكية خاصة لمستثمر جزائري والذي تحصل على الترخيص من طرف مجلس النقد والقرض في 25-03-1998 واعتمد من طرف بنك الجزائر في 1998/07/27 بموجب القرار 98-04، وهو بنك شامل موجه لتمويل النشاطات التجارية والصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمهن الحرة، غير أن ما يمكن ملاحظته أن هذا البنك لم يقم بتوفير الحد الأدنى لرأسمال البنوك وتكوين الاحتياط الإجباري بضمان الودائع المصرفية، ولعل السبب في منحه دون توفر هذا الشرط الأساسي يرجع إلى الفساد الإداري وخدمة المصالح الخاصة للمسؤولين الفاسدين أصحاب القرار وهذا الذي ميز

العقدين الماضيين، وقد قام هذا البنك بتحويل الأموال من العملة الصعبة إلى الخارج والتي قدرت ب1.5 مليار دولار والتي كانت ودائع للمودعين الخواص والشركات العمومية، أدت هذه التحويلات إلى إفلاس بنك الخليفة مما دفع بالسلطات إلى سحب الاعتماد منه في 2003/05/29 وذلك بسبب إخلاله بقواعد العمل المصرفي الوارد في قانون النقد والقرض وتعليمات بنك الجزائر، لكن كيف يكون هذا السبب وقد منح الاعتماد بدون ضمانات مالية كافية، لذلك أصدر المشرع الجزائري عدة قوانين في سنة 2004 يهدف في مجملها إلى رفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك وتكوين الاحتياط الإجباري بضمان الودائع المصرفية، كما أصدر المشرع الجزائري[19] القانون 04-01 والقانون 04-02 إضافة إلى القانون 04-03 الخاص بضمان الودائع المصرفية في 04 مارس 2004 .

إن هذه القوانين التي أصدرها المشرع الجزائري والتي جاءت مباشرة بعد إفلاس بنك الخليفة أراد من خلالها ضمان حماية أفضل للمتعاملين مع المصارف في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من البنوك، لكن ما يمكن الإشارة إليه أن هذا القانون صدر بعد إفلاس بنك الخليفة وهو ما يمكننا القول أنه كان من المفترض على المشرع الجزائري أن يصدر هذه القوانين ويتوخى الحذر قبل وقوع هذه الفضيحة، ومرد ذلك إلى حساسية هذا القطاع والذي يفترض فيه أن تكون هناك ضمانات حقيقية كافية قبل تقديم القروض لهذه المؤسسات أو منح الاعتماد لها، والذي نجم عنه خسارة غير متوقعة للمتعاملين الاقتصاديين ومختلف عملاء هذا البنك وإهدار لطاقات مالية وطنية كبيرة.

2- التأثير على سوق الصرف: إن الممارسات الفاسدة تؤدي إلى بروز سوق صرف غير رسمي غير خاضع لأية رقابة، يتميز بحركية كبيرة ومحفزة وهذا من خلال الشراء والبيع لهذه العملة الصعبة وتهريبها إلى خارج، وهذا ما يخلف آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني من خلال عجز ميزان المدفوعات[20]، ولعل أهم ظاهرة تتمثل في تبيض الأموال وتحويلها إلى الخارج حيث تؤدي هذه العمليات إلى إضعاف استقرار السوق النقدية وسوق الصرف الأجنبي نتيجة التقلبات الشديدة في حركة الأموال والودائع والتدفقات النقدية الداخلية والخارجية، نتيجة لتوجه أصحاب هذه الأموال نحو الاستثمارات غير

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

المجدية على حساب الاستثمارات الحقيقية، الأمر الذي أثر بالفعل على المنافسة في جميع المجالات .

3- أثر الفساد على القطاع الضريبي والجمركي: لا شك أن للفساد أثرا كبيرا وملحوظا على القطاع الضريبي والجمركي في أي دولة من الدول من حيث كمية المبالغ الضخمة التي تضيع على الدولة والتي تذهب لأصحاب المشاريع الاستثمارية مقابل دفع رشاوى للمسؤولين عن هذه القطاعات وهذا يؤثر بلا شك على اقتصاد الدولة ويؤدي إلى عرقلة عملية التنمية[21].

أ- التهرب الضريبي: ترجع العلاقة بين الفساد والتهرب الضريبي إلى عدة أسباب منها ما يخص المكلف بدفعها والذي يبحث دائما في تقليص تكاليفه وزيادة عوائده بطرق مشروعة وغير مشروعة، وفي المقابل هناك أيضا باحثين عن الربح من موظفي الحكومة الذين قد يستخدمون أساليب ملتوية لمساعدة المتهربين من دفع الضريبة، وذلك بحكم وجودهم في السلطة الضريبية وتخصصهم في تنفيذ القوانين الضريبية وتفسيرها وتطبيقها، وهذا ما يشكل بيئة خصبة لتنامي الفساد، أو بمعنى آخر استخدام المنصب العام لتحقيق منفعة شخصية، ولعل الدافع الرئيسي هو تدني مستوى الأجور التي يتقاضاها الموظفون المكلفين بهذه المهمة.[22]

ب- التهرب الجمركي: يعد التهرب الجمركي أيضا هو تهرب من دفع الضريبة ذلك لأن الضريبة الجمركية نوع من أنواع الضرائب غير المباشرة، غير أنها تختلف عن أنواع الأخرى من الضرائب في أنها تتعامل مع شريحة معينة تستورد أو تصدر مجموعة من السلع تأتي عبر المنافذ الحدودية[23]، والتي تحاول التهرب من دفع الرسوم الجمركية من خلال تقديم رشاوى للمكلفين بهذه المهمة لتخفيض من هذه الرسوم من خلال قبول التصريح الكاذب، أو من خلال الاستعانة بالمسؤولين الذين يصدرون القوانين المتعلقة بهذا الشأن والتي تكون في صالحهم من خلال تخفيض هذه الرسوم أو منحهم امتياز الإعفاء وهذا يفقد الخزينة العمومية أموالا طائلة نتيجة هذا التصرف كأن ستستفيد منها في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

خاتمـة:

يعد مناخ الاستثمار من أهم العوامل التي تساعد على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولعل أهم هذه العوامل هي الاستقرار التشريعي والضمانات والحوافز سواء الاعفاء الضريبي والجمركي واللذان لهما مردود اقتصادي يعود بالنفع على المستثمر الأجنبي، غير أن الفساد يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار إذ يعتبره بمثابة ضريبة على أعمالهم وعنصرا مهما في رفع مستوى المخاطرة باستثماراتهم، ويزيد من تكلفة المشاريع ويقلل من الأثر الايجابي لحوافز الاستثمار التي تقدمها الدول للمشاريع المحلية والأجنبية.

وفي الجزائر رغم المجهودات التي بذلتها الدولة لترقية الاستثمار وتشجيعه سواء بتعديل القوانين المتعلقة بالاستثمار أو الاعفاءات الضريبية وتوفير الظروف الملائمة، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل نظرا لأن البيئة الاستثمارية تعاني من الفساد الذي مس مختلف الميادين، هذا بالإظافة إلى البيروقراطية والتعقيدات الإدارية التي أدت إلى عزوف كثير من المستثمرين الأجانب عن الإستثمار في الجزائر .

لكن اذا أرادت الدولة الجزائرية الاستفادة من الاستثمار فإنه يتوجب عليها تفعيل قيم الحوكمة ومساءلة الموظفين المكلفين بالعملية الاستثمارية وفي جميع الجوانب، عبر سيادة القانون والشرعية في المعاملات ومحاربة الفساد، وهي كلها أمور تساهم في تحسين المناخ العام للاستثمار وتهيئة بيئة الأعمال ومحاربة كافة صور الممارسات الفاسدة على اختلاف أنواعها، ويكون ذلك برفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة وتحسين مستوى الخدمات العامة وتكثيف الرقابة والمُسَاءلة وهذا للحد من الفساد ومكافحته، خاصة في ظل المعادلة الحالية كلما استشرى الفساد أدى بالمستثمرين إلى إدراج مدفوعات الرشاوى والعمولات في تكاليف المشروع مما يرفع من التكلفة ويخفض العائد من الاستثمار، وبالتالي فإن تفعيل قيم الحوكمة له تأثير مباشر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى النمو الاقتصادي وبذلك تحقيق التنمية الاقتصادية.

- النتائج:

- يؤثر الفساد سلبا على مناخ الاستثمار وعلى قرارات المستثمرين وتخوفهم من بيئة الأعمال التي سوف يجسدون فيها استثماراتهم والتي لا تخضع لمعايير أو ضوابط أو قوانين واضحة وشفافة، كما أنه يؤثر على الدولة من خلال زيادة تكلفة المشاريع وإضعاف جودتها.

- للحفاظ على الموارد المالية للدولة يتوجب إعمال الحوكمة التي تعد من أحسن الآليات لمكافحة ظاهرة الفساد، حيث تهدف إلى التقليل من المخاطر وذلك من خلال تكثيف الرقابة والمُسَأءلة خاصة في مجال الصفقات العمومية وتحسين كفاءة الجهاز الاداري في قطاع الضرائب والجمارك وإعمال سيادة القانون، وهذ من شأنه أن يسمح للدولة بتوفير مناخ استثماري قادر على استقطاب الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها لتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة.

الهوامش والمراجع:

(1)- يعرف مناخ الاستثمار الذي يعرف بأنه "درجة الثقة في سياسات الدولة تجاه الاستثمار وارتباط ذلك بالتشريعات السيادية والممارسات العملية والظروف الداخلية والدولية التي تؤثر في النشاط الاستثماري وتتأثر بها " نقلا عن زياد فيصل حبيب الخيرزان، المزايا والضمأنات التشريعية لاستثمار الأجنبي في قوانين الاستثمار العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2014، ص63 .

(2)- بن عزوز محمد، الفساد الإداري الاقتصادي، آثاره وآليات مكافحته حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة الاقصادية، العدد 07 السنة 2016 الجزائر، ص197.

(3)- حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2013-2014، ص29.

(4)- قريد عمر، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، المنعقد يومي 06-07 ماي 2012 كلية العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة، ص5.

(5)- المرسوم الرئاسي06- 413 المؤرخ في22 نوفمبر 2006، يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيرها، الجريدة الرسمية العدد 74 الصادر في 22 نوفمبر 2006.

(6)- المادة 12 من المرسوم الرئاسي06- 413 السابق ذكره.

(7)- حاحة عبد العالي، مرجع سابق، ص88.

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X

(8)- فريد احمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2008، ص91 .

(9)- دريد محمود علي، الشركة المتعددة الجنسيات، الية التكوين واساليب النشاط، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنأن، ط1، 2009، ص 189 .

(10)- ماجدة شلبي، التوجهات الدولية والإطار المؤسسي في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، القاهرة 2013.، ص 34 .

(11)- بابكر عبد الله الشيخ، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد - الحكور الثاني مكافحة الفساد من منظور عالمي - موضوع - العولمة والفساد، الرياض2003، ص15.

(12)- خالد عيادة نزال عليمات، اتعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الأردن- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2014- 2015، ص115.

(13)- خالد عيادة نزال عليمات، مرجع سابق، ص130.

(14)- ماجدة شلبي، مرجع سابق، ص115.

(15)- حاحة عبد العالي، مرجع سابق، ص542.

(16)- حاحة عبد العالي، مرجع سابق، ص99.

(17)- حاحة عبد العالي، مرجع سابق، ص99.

(18)- قانون 90-10 الخاص بالنقد والقرض المؤرخ في 18 أفريل 1990، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادر بتاريخ 18 أفريل 1990

(19)- خزندرة وردة، تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية، 2011-2012.، ص 178

(20)- رباعي أمينة، واقع الفساد في الجزائر وجهود مكافحته بين الفترة 2003-2016، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد07، 2017، ص97.

(21)- إمنصوران سهيلة، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي دراسة اقتصادية تحليلة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006. ص 180 .

(22)- إمنصوران سهيلة، مرجع سابق، ص180.

(23)- إمنصوران سهيلة، مرجع سابق، ص181.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X